هل بين هذه الجموع رجالا ؟

بقلم الوزير؟ اللواء عصام أبو جمرة

في عام١٩٩٠ ورغم أن الوضع الدولي كان معاكسا وقفت الحكومة العسكرية الانتقالية برئاسة العماد عون وعضوية الوزيرين أبو جمرة ومعلوف في وجه تسليم الشرعية اللبنانية لسوريا تحت غطاء اتفاق الطائف وما زالوا، لأنهم رأوا في نصوصه تحايلا سوريا كبيرا للسطو على لبنان واستعماره إلى أمد غير ظاهرة حدوده.

اليوم وبعد خمسة عشر عاما أكثرية اللبنانيين مسلمين ومسيحيين ودروز وحتى القوات اللبنانية، يرفضون تعديل الدستور للتجديد أو التمديد للرئيس الحالي، أميركا تغير موقفها عما كانت عليه عام ١٩٩٠ وتطالب بانتخاب رئيس جديد وفقا لنص الدستور وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والفاتيكان كذلك. ولم يبق سوى سوريا والوصوليين المستفيدين حولها من اللبنانيين يريدون التمديد لوضعها القائم في لبنان من خلال التجديد لفخامة العماد.

فهل بين جموع النواب الذين منذ شهور أعلنوا رفضهم تعديل الدستور للتجديد أو التمديد رجالا يقرنوا القول بالفعل ويصوتوا ضد التعديل، والدول الكبرى ومعظم اللبنانيين إلى جانبهم؟

٢٠٠٤/٨/٢٨